انفلات أخلاقي

معين النجري

●،، (يجب أن نسب الذات الإلهية لنقضي على التقديس وننهض بالبلد) قالها احدهم أثناء نقاش عابر نصادفه في كل مكان نذهب اليه هذه الأيام.

شاب يقدم نفسه ببذلة الرجل الحضاري المتحرر من عقد الماضي والفاتح ذراعيه للحياة ،رابطا قدرة المجتمع على النهوض وتحقيق الانجاز بالتخلص من المقدسات وأولها الذات الإلهية ،ليس بتجاهلها ولا بإنكار وجودها بل بتوجيه السب المباشر حتى يكسر القيود النفسية والمعنوية التي تمنعه من الانطلاق إلى عالم اليوم.

هذه مجرد حالة ، وفي الواقع الفعلي والواقع الافتراضي الكثير من الشباب ممن استعذبوا توجيه الإساءات إلى مقدسات الناس والتطاول عليها أو تسفيه المعتقدات والسخرية منها، مستغلين الانفتاح الكبير الذي وفرته وسائل الاتصال الحديثة وحالة الحرية المنفلتة التي يعيشها مجتمع ما بعد٢٠١١ م.

حتى أصبحت السخرية من الأنبياء والرسل أو من احدهم أو من الكتب السماوية أو من إحداها أو حتى من الذات الإلهية__ كما فعل هذا الكائن __شي يتكرر في صفحات الفيس بوك والمدونات والمنتديات وقد نجده في كتابات تنشرها صحف اعتاد الناس على قرأتها أسبوعياً أو يومياً.

صحيح أن ردة فعل المجتمع تأتي عنيفة ضد أصحاب هذا التوجه ،ولكن تكرارها بشكل منتظم أو غير منتظم سيعمل على تطبيعها وهذا ما لا يريده أصحابها بكل تأكيد لأن حدوث ذلك يعني فقدان الهدف الأساسي من إطلاقها.

أنا لا اعتقد أن هؤلاء الأشخاص يؤمنون بكل ما يقولونه__ أو معظمهم __فبعضهم يؤدون الشعائر الدينية بشكل اعتيادي وهذا يتنافى من ما يقولونه شكلاً ومضموناً. ولكنهم أناس أصابتهم لعنة حب الشهرة ولفت أنظار الناس، وعندما فشلوا في تحقيقها من خلال الأعمال الإبداعية أو تقديم خدمات متميزة لمجتمعاتهم، قادتهم شهوة الشهرة وأنفسهم الشريرة إلى النقيض تماما فقفزوا إلى أكثر الأشياء قدسية في حياة الشعوب وهو الدين والمعتقد و بدأوا بالتطاول وتوجيه الإساءات و السب والسخرية فقط ليقولوا للعالم هيييييي نحن هنا.

وقد تأتي الإساءة للدين كردة فعل أحمق لتصرف ما قام به أشخاص يدعون الوصاية على الناس من خلال ممارساتهم وكأنهم نواب الرب في الأرض.

أيضا قد تصدر مثل هذه المواقف البشعة وغير السوية ضد معتقدات و مقدسات المجتمعات من باب التحدي لرجال الدين وأصحاب الفتاوى التكفيرية.

أنا هنا لا ابرر مثل هذه الأعمال بل أدينها و أتبرأ منها واعتبرها إجرامية في حق المجتمع ،أما الله سبحانه وتعالى وكتبه ورسله فلن يصله شي من كل هذه التفاهات ،لكنها تجرح المجتمع في أقدس معتقداته وتعمل على خلخلة تكوينه وتضرب البنية التركيبية التي على أساسها يمارس الناس حياتهم الطبيعية.

إضافة إلى أن ما يقومون به يعتبر ضد الحرية والمساواة والعدالة التي شغلوا العالم بالحديث عنها وضرورة تطبيقها ،وتجرمه كل الدساتير و القوانين العالمية في كل دول العالم المتحضر وغير المتحضر.

لذا يجب علينا تجاهل تلك الكائنات ما لم يكن هناك قانون تحاسبهم به الدولة على هذه الأعمال ،حتى لا يتحولوا إلى أبطال باسم الحرية.

التدوير الوظيفي الذي نريده؟!!

عبدالفتاح علي البنوس

● التغيير حقيقة يجب أن نؤمن بها ونسلم بها جميعاً على هذه المعورة وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالوظيفة العامة بمختلف درجاتها ومستوياتها، باعتبارها مواقع وجدت من أجل تقديم خدماتها للمواطنين وتسيير أوضاع البلاد، وفي بلادنا كان من المستحيل التفكير في قضية تدوير الوظيفة العامة وخصوصاً في ما يتعلق بالوظائف السيادية والمواقع الحساسة في مختلف قطاعات الدولة إلا فيما ندر، لا لشيء إلا أننا لم نتعلم ثقافة تدوير الوظيفة العامة وتبادل المواقع القيادية في أغلب مؤسسات ودوائر الدولة، فالمسؤول يظل في منصبه لعشرات السنين دون أن يتغير وهو الأمر الذي يجعله يظن أنه لا يوجد على أرض اليمن من هو مؤهل لتولي هذا المنصب غيره، ولذا تجده يفسد ويعبث ويورث المواقع البارزة في الوزارة أو المؤسسة التي يقودها لأولاده وأقاربه وحاشيته بعد أن وصل على قناعة مطلقة بأن هذه المؤسسة أو الوزارة التي يرأسها أضحت بالنسبة له أحد أملاكه التي لا يُمكن أن ينافسه عليها أحد ودرجت العادة لدى مسؤولينا على هذا المنوال وما أكثر المؤسسات والدوائر الحكومية التي تحولت إلى ملكيات لأشخاص وأسر.

ومن الجميل في بلادنا أن الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد والتي ينظر إليها البعض على أنها ثورة عملت على إسقاط هذا الفكر الإفسادي وفتحت المجال أمام خيارات التغيير والتدمير الوظيفي ابتداء من منصب رئيس الجمهورية وإنتهاء بوكلاء المدارس وهذه نقطة تحول كبرى في حياتنا كيمنيين لأننا لم نكن نحلم بها، فعقب تداول السلطة سلمياً من خلال الانتخابات الرئاسية أسقطنا مشروع الرئيس الأوحد أو رئيس للأبد، وصار منصب الرئاسة محددا بفترتين انتخابيتين ما بين عشر إلى ثمان سنوات بواقع خمس أو أربع سنوات لكل فترة أو دورة انتخابية بحسب ما سينص عليه المؤتمر الجديد للبلاد المزمع صياغته عقب تدشين مرحلة الحوار الوطني بين مختلف الأطراف السياسية ومكونات المجتمع اليمني ومع إقرار الدستور لذلك فإنه لن تكون هناك مجال للتمديد أو التجديد إلا بعد مرور دورة انتخابية تماماً كما هو معمول به في الدول الديمقراطية، ولن تكون هناك حاجة للرئيس المنتخب لاستحداث آلية جديدة للعمل وإحداث تغييرات على الأداء العام للدولة تضمن حفاظه على منصبه وتأمين الكرسي الذي يجلس عليه باعتبار هذا الكرسي بات يشبه تلك الكراسي الموجودة في صالونات الحلاقة التي تخضع للمداولة ولا يستقر عليها أي شخص طويلاً إلا في حدود المدة المخصصة للعلاقة، ولأننا نريد بناء دولة المؤسسات فإن تدوير بقية الوظائف والمناصب الحكومية بات اليوم من الضروريات الملحة جداً ويجب أن يتم تعميم هذا المبدأ على مختلف وحدات مؤسسات الدولة دون استثناء وفق لوائح وضوابط تضمن الأداء المتميز والعطاء الخلاق في مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها، فلا نريد أن يتحول التدوير إلى إقصاء للعناصر الوطنية المؤهلة المشهود لها بالخبرة والكفاءة والنزاهة، فمثل هذه العناصر الوطنية تخضع بحكم القانون للتدوير الوظيفي من أجل ضمان عدم اختراقه مع الأخذ بعين الاعتبار منحهم الترقيات وتعيينهم في مناصب أعلى لضمان الاستفادة من خبراتهم ولا حاجة لنا بعد اليوم لتعيين من يتم تغييرهم في مناصب ترضية كالمستشارين لأننا نعرف جميعاً أن المستشار في بلادنا هو آخر من يستشار إن كان هناك من يطلب منهم المشورة، فكل مسؤول قراراته في رأسه ولا دخل لأحد فيها حتى ولو كانت غير موفقة على اعتبار أن "البركة في الحاصل" و"الحياة تجارب" وما أكثر المسؤولين الذين يتورمون عندما يعتب عليهم البعض عدم أخذ استشارة كتيبة المستشارين التابعين للوزارات أو المؤسسات التي يديرونها بحجة أن ذلك يعد انتقاصاً لهم واستهانة بهم ولذا لا غرابة أن يقول أحدهم "اللهم لا شماتة": أنا مسؤول مش طرطور أنا صاحب القرار، المستشار مكانه البيت واعتماده يوصله نهاية الشهر ولا تصدقوا ما فيش عندنا منصب اسمه مستشار.

فنحن نريد أن يكون قانون التدوير الوظيفي مناسباً مع هويتنا ومستوياتنا الثقافية وبما يخدم المصلحة الوطنية وخصوصاً فيما يتعلق بالمدة التي يجب التدوير بعدها، فنحن نريد مدة معقولة ومقبولة، فمن غير المعقول أن أحدد مدة التدوير بسنتين بالنسبة لرؤساء المؤسسات والوحدات الحكومية فالمدة غير كافية وسيجد الكثير من المسئولين منها فرصة للنهب والفساد وجمع الثروات من أجل تأمين المستقبل، ومن هنا فإن المدة ينبغي أن تكون معقولة بحيث يواصل من أبدع وأنجز ويستبعد من أخفق وأفسد مع مراعات أن يكون الخلف بنفس نزاهة وحنكة السلف إن لم يكن أفضل، لأن ذلك سيجعل من الخلف يواصل مسيرة السلف بحيث تسير الأوضاع في تلك المؤسسات والوحدات بوتيرة عالية دون توقف لأننا تعودنا في السابق أن كل مسؤول جديد يُعين في منصب جديد أول ما يقوم به هو تغيير الأثاث وطاقم المكتب وإصدار قرارات دائماً ما ينجم عنها ردود أفعال متفاوتة ما بين مؤيد ومعارض من أجل أن يوصل للموظفين رسالة مفادها أنه تم تعيين مدير جديد، تماماً كما تفعل الزوجة الثانية عندما تدخل البيت لتتقاسمه مع الزوجة الأولى فأول ما تقوم به بحسب الثقافة الشعبية المتداولة هو "قلب باب الطبون" أي التنور التي تعمل بالحطب، لا نريد أن يكون التدوير سبباً في انتكاسة المؤسسات الإنتاجية والإيرادية بعدم مراعاة حسن الاختيار للمسئولين وهذه مسألة يجب الاهتمام بها من قبل الجهات ذات العلاقة.

هناك مؤسسات ووحدات حكومية ناجحة والفضل بعد الله في ذلك يعود لحنكة الإدارة وجهود العاملين ويجب أن يكون التدوير معززاً لهذه النجاحات والتطلع نحو الأفضل، ويا حبذا لو تم الاعتماد على مستوى الأداء كمعيار للتدوير الوظيفي بحيث يتم ترقية العناصر الجيدة والمتميزة في السلم الوظيفي بحيث يكون التصعيد في الترقيات من الأدنى إلى الأعلى، فالموظف العادي المتميز يترقى إلى رئيس قسم، ورئيس القسم الناجح إلى مدير إدارة ومدير الإدارة الجيد إلى مدير عام والمدير العام الناجح إلى وكيل وزارة ووكيل الوزارة إلى وزير وهكذا اعتماداً على معيار الكفاءة والنجاح في المهام الموكلة إليهم، لا نريد التدوير للفاسدين والفاشلين من المسئولين، نريده فقط للمتميزين، فالفاسد يجب عزله وتنظيف المجتمع منه لا ترقيته ونقله إلى موقع ومنصب جديد، لأن ذلك يزيد الطين بله ولن يعود على البلاد والعباد بأي نفع على الإطلاق.

إذا فليكن التدوير الوظيفي محطة يتم من خلالها رفع وتيرة الإنتاج والعطاء والأداء في مختلف مؤسساتنا الحكومية ووحداتنا الإدارية في القطاعين المدني والعسكري، فهذا هو التدوير الذي ننشده ونحث عليه، أما ما سواه فإنه لا يعدو عن كونه عبارة عن ضحك على الذقون وتصفية لحسابات سياسية وحزبية وشخصية لإدخال البلاد في سلسلة جديدة من الأزمات والمنغصات التي لا حصر لها ولا عدد، وهذا ما لا نأمله على الإطلاق حفظ الله اليمن واليمنيين وأدام علينا نعمة الوحدة والأمن والاستقرار ولا عاش أعداء اليمن.

قمة عدم الانحياز.. ما الجدوى؟؟!!

محمد أحمد الوصابي

●،، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت على سطح الكرة الأرضية قوتان همة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وظلا في تسابق مخيف للسيطرة على العالم، واستطاعت الدولتان تكوين حلف لكل منهما حلف الناتو الذي كانت تقوده واشنطن وحلف وارسو بقيادة موسكو. واشتدت الحرب الباردة بين الدولتين خصوصا أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، وكان الزعيم السوفييتي خروتشوف يبدي أكثر تحدياً للولايات الأمريكية، وعندما التقى الرئيس السوفيتي خروتشرف بالرئيس الأمريكي جون كنيدي قال له (سوف نجعل شعبكم يعتنق الاشتراكية) فرد عليه كنيدي (سوف نحرر شعبكم من الاشتراكية) فأساس الصراع هنا أن المنتصر سوف يفرض عقيدته على العالم، وهذا ما جعل العالم حينها يتخوف من نشوب أي مواجهة نووية بين القطبين، خصوصا بعد نشر الولايات المتحدة الأمريكية صواريخ نووية متوسطة المدى قادرة على الوصول إلى الأراضي السوفيتية عام١٩٦١ م، ردا على نشر الصواريخ السوفيتية في كوبا، وأثناء بلوغ الحرب البادرة أوجها كانت بعض الدول خصوصا في الدول العربية والأفريقية خارجة من عملية التحرر ضد الاستعمار الأجنبي، ورأى الجيل الأول من قادة التحرر ما بعد الاستعمار أن خطرا قد يحدق بالشعوب نتيجة ما يدور على الكرة الأرضية، ولهذا لاقت فكرة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والزعيم اليوغسلافي جوزيف بريس تيتو بتشكيل حركة دول الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ترحيبا واسعا من دول العالم، وكانت الحركة كضرورة إنسانية يجب قيامها، وقد قامت الحركة وفق عشرة مبادئ أساسية تصب كلها في حياد الحركة من قطبي العالم، وبالرغم من المبادئ العشرة التي قامت من أجلها إلا أن هذه الحركة لم تقدم شيئا للمستقبل، فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكه حصلت نزاعات كثيرة في العالم خصوصا في العالم العربي منها العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا في نكسة حزيران ٦٧ وقضية صراع الشعب الفلسطيني مع إسرائيل والغزو الإسرائيلي للبنان والحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت والحرب الأمريكية الغربية على العراق وغيرها الكثير لم تستطع حركة عدم الانحياز تقديم الحلول لهذه القضايا أو على الأقل تفادي حدوثها، وكانت الحركة أشبه بالميتة، إذ كانت قراراتها أشبه بقرارات الجامعة العربية الشجب والتنديد والاستنكار، وأعتقد أن أغلب الأعضاء في الحركة كانوا منقسمين إلى قسمين قسم مع الشرق وقسم مع الغرب، فكان أغلبهم في اجتماعات الحركة يلقي خطابا ناريا ولكنه في الوقت نفسه يكتب تقريرا من تحت الطاولة يجدد فيه الولاء للقطب الذي يميل إليه، إلا أ ن ذلك أوجد حقيقة نوع من التوازن الاستراتيجي، رغم أن أمريكا والسوفييت كانا يعلمان بأن الحركة لم تقدم شيئا يذكر وأنها مقسمة إلى كليهما.

لم تعمل الحركة على إيجاد كيان قوي مستقل، ولم تفعل الحركة بين شعوبها الناحية الاقتصادية والسياسية بالرغم من الإمكانات المادية والمالية والبشرية المقومة لهذه الخدمات التي لو استغلتها لنهضت بشعوبها، ولم تؤسس استراتيجية لما بعد سقوط أحد قطبي العالم حتى تستطيع مواجهة الاحتمالات المترتبة على ما بعد انتصار طرف على الآخر، لأن الانتقام السياسي سيكون مدمرا على دول الحركة، وإجباريا على دول العالم للدخول في نظرية وعقيدة المنتصر وهذا ما كان القطبان يتصارعان عليه، كان الأجدر بالحركة أن يكون لها مواقف حاسمة مع ما يواجهه العالم نتيجة الانتصار الأمريكي على السوفيت، ولكن الحركة لم تقدم أي نشاط يخدم الشعوب منذ تأسيسها.

واليوم وبعد١٢ عاما من أفول الاشتراكية الشيوعية وانهيار جدار برلين وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كرأسمالية عالمية على العالم، انتهت معها الحرب الباردة وبالتالي فقد سقطت مقومات بقاء هذه الحركة، وأصبحت اجتماعاتها مجرد عبث بالإمكانات المالية والسياسية فما الجديد في اجتماع القاهرة، وما الجدوى أصلا من اجتماعات هذه الحركة؟؟!!

الشهداء الأحياء

أحمد محمد الطويلي

●،، إننا اليوم أمام قضية إنسانية تستوجب الرعاية الكاملة والالتفات بالنظر إليها بكامل المسؤولية وأن تستبدل الأقوال والوعود بالفعل والعمل.

إلى متى ستظل معاناة الجرحى والمصابين الذين جرحوا في أحداث الثورة الشبابية...

من الضرورة الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاينة الحالات التي تستوجب السفر إلى الخارج لتفادي المضاعفات المسببة للإعاقة، فمنهم اليوم من لم يعد يستطيع أن يعيل أسرته نظراً للحالة الصحية والنفسية التي وصلوا إليها..

لكن الشيء الأساس الذي يجب أن يتم هو النظر إلى جميع الجرحى بعين واحدة بحيث لا تقدم حالة عن الأخرى أو شخص على آخر وأن يتم تفادي المجاملات والانتقائية، فالجميع ضحوا وقدموا أنفسهم من أجل هذا الوطن.

فمهمة علاج جرحى الثورة هي مهمة الدولة ممثلة بوزارة الصحة قبل أن تكون مهمة المنظمات سواءً كانت داخلية أو خارجية التي تستوجب الشكر على مواقفها الإنسانية.

يجب على الحكومة أن تكون أول برامجها وأولويات مهامها هي قضية الجرحى والاهتمام بهم واستكمال علاجهم سواءً داخل الوطن أو خارجه وذلك تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية بشأن الشهداء والجرحى لأنهم فعلاً القناديل الذين صنعوا التغيير.

كما أنه يوجد حالات وإصابات لا تحتمل التأخير فهم اليوم لايستطيعون أن يظهروا أمام وسائل الإعلام الرسمية لإيصال معاناتهم حوفاً من أن يحرموا من أبسط الخدمات الجراحية اللازمة فهم »الشهداء الأحياء«

كما أنهم لايريدون سوى تلقي العلاج اللازم كي يعيشوا الحلم الذي صنعوه وهو المستقبل المشرق وبناء الدولة المدنية الحديثة التي يسودها الأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

فيسبوكيات

دعوة وتضامن

توكل كرمان

أدعو إلى إلغاء محكمة الصحافة الاستثنائية وأدين محاكمتها لمراسلي قناة الجزيرة في صنعاء الزميلين العزيزين أحمد الشلفي وحمدي البكاري وأعلن تضامني الكامل معهم كما أدين سلسلة المضايقات التي يتعرض لها مكتب قناة الجزيرة وطاقمها الصحفي بصنعاء.

المآتم ليست مواطن بطولات

أمين الوائلي

وإدانة القتل بدم بارد لا تعني الرغبة في القضاء على أحد لا باسندوة ولاغيره ،فقط القضاء على العنف والسلاح الجوال

كما أن التضامن مع دم الضحية لا يقارن بالتضامن مع كل شرفاء العالم في تلك اللحظة خصوصا.

لنقف جميعاً مع باسندوة

محمد بن علي

بحق أن باسندوة يستحق أن نقف كيمنيين معه في محنته وأن لانتركه يصارع الأمواج منفردا !!!

طالبناه أن يتحرر !!
طالبناه أن يكون وطنيا !!!
طالبناه أن يكون عادلا !!!!

وقي اول قرار اتخذه بشجاعه وبدون الرجوع لمولاه كانت هذه النتيجه !!!!!!!

إلا يستحق باسندوه أن يقف الشعب معه في محنته أم أن هذا الشعب لا أمل فيه ولا فائده منه وسيبقى فقط ظاهره صوتيه